يمثل التحرير القانوني والقضائي أحد المكونات الجوهرية للتكوين القانوني المتخصص، إذ لا تقتصر الممارسة القانونية على استيعاب النصوص والأحكام والقواعد القانونية، بمدى قدرة المحرر على الانتقال من مجرد فهم القاعدة القانونية إلى توظيفها توظيفا سليما في وثيقة تؤدي وظيفة قانونية أو إدارية أو قضائية محددة. وإنما هي بناء متكامل تتفاعل فيه الوقائع والقواعد القانونية والطلبات والحجج والآثار المترتبة عليها . وإنما بقدرتها على تحديد المسألة القانونية، وتتأكد أهمية دراسة التحرير القانوني والقضائي بالنسبة لطلبة الماستر بالنظر إلى الطبيعة متعددة الأبعاد لهذا التخصص الذي يتقاطع مع القانون الإداري والمالي والجزائي والقانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتبعا لذلك يحتاج الطالب إلى امتلاك القدرة على التعامل مع وثائق قانونية وقضائية متنوعة، ويستند التحرير القانوني السليم إلى جملة من المبادئ التي تشكل في مجموعها منهجية الصياغة القانونية، إلى جانب سلامة المصطلح القانوني واحترام التسلسل المنهجي للأفكار، ثم تنظيمها ضمن بناء قانوني متكامل، وبذلك يصبح التحرير أنه لتحويل التفكير القانوني إلى منتج قانوني قابل للاستعمال، يشكل هذا المقطع مدخلا تأسيسيا لدراسة مختلف الوثائق القانونية والقضائية، من خلال بناء قاعدة مفاهيمية ومنهجية تمكن الطالب من فهم طبيعة التحرير القانوني. واستيعاب خصائصه والوقوف على مضوابطه قبل الانتقال إلى دراسة نماذج الوثائق المتخصصة وتطبيق قواعد الصياغة عليها.

Summarized by © lakhasly.com